بعض الإضافات النحوية لابن عصفور الإشبيلي

بلخير شنين

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

تمهيد:

إنّ المتتبّع لمسار النحو العربي، يجد أنّه قد نشأ في مدينة البصرة على يد ثلّة من اللّغويين ,أمثال أبي الأسود الدؤلي,وأبي إسحاق الحضرمي,وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد ، وسيبويه.وبعدما نضج واكتمل بناؤه بدأ ينتشر، فوصل إلى مدينة الكوفة بعد مئة عام من نشأته، وواصل رحلته إلى أن استقر في بلاد الاندلس,فاهتمّ به أهلها لحاجتهم الماسة إلى تعلّم العربية بعد اعتناقهم الإسلام ، ليفهموا القرآن الكريم,والحديث النبوي الشريف، فبدأ طلابه يتنافسون على تحصيله والنبوغ فيه ، ولأنّ معظم الأندلسيين لم يكونوا عربا صعب عليهم فهم النحو العربي ، فنادوا بتيسيره ليسهل على أولادهم، وأحفادهم ، ومن النحاة الذين تصدوا إلى هذه المهمة ابن عصفور الإشبيلي(663هـ) .

ومن أجل توضيح جهود ابن عصفور في هذا المضمار سأقدم بعض آرائه النحوية في هذا المقال .

شروط الابتداء بالنكرة :

لقد زاد ابن عصفور في شروط الابتداء بالنكرة- التي ذكرها النحاة الأوائل – شرطا آخر ألا وهو أن لا تُراد بعينها، فقال:« كذلك ينبغي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد بعينها، نحو:(رجلٌ خيرٌ من امرأة) تريد: رجل واحد من هذا الجنس، أي واحدٌ من جنس الرجال هو خيرٌ من كلّ واحدٍ من جنس النساء، إلاّ أنّ معناه يؤول إلى العموم، إلاّ أنّه يخالف العموم في أنّه يدل على كلّ واحد من جهة البدل اعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة، و(كلٌ) يتناول الجميع دفعةً واحدةً »1 .

وهذه الإضافة يثبتها أبو حيان(ت-745هـ)بقوله:« أو كونها لا تُراد لعينها على ما زاد ابن عصفور نحو(رجل خير من امرأة) يريد واحدا من هذا الجنس,أي واحدٌ كان خيراً من كلّ واحدةٍ من ذلك الجنس »2 .

وهذا الشرط فيما يبدو لم يرد عند أوائل النحاة أمثال(سيبويه(ت-180هـ)، وابن السراج(ت-316هـ) والزمخشري(ت-538 هـ)).

فابن السراج لم يذكر من مسوّغات الابتداء بالنكرة إلاّ النكرة الموصوفة والنكرة المنفية،والنكرة التي تكون إجابة عن سؤال:كـ(رجلٌ قائمٌ) إجابة عن سؤال: أرجلٌ قائمٌ أم امرأة ؟3 .

أمّا سيبويه فلم يجوّز الابتداء بالنكرة إلاّ أن تكون النكرة في معنى المنصوب، ومثّل لذلك بـ(الحمدُ لله)، وقال: هو بدل من اللفظ : أحمدُ اللهَ . أو أن تكون النكرة محصورة ووضّح ذلك بـ(شيءٌ ما جاء بك)،وقال يحسُنُ هذا لأنّه في معنى (ما جاء بك إلا شيءٌ) كما ذكر مَثلاً من أمثال العرب، وأكّد أنّه لا يندرج ضمن الشرطين السابقين لكنّه لم يفسّره، وهو(أمْتُ في الحجر لا فيك)4 .

وكذلك الزمخشري لم ينكر الشرط الذي عرضناه سابقا، إذ يقول:« والمبتدأ على نوعين : معرفة وهو القياس، ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عزّ وجلّ:﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُم﴾، وإمّا غير موصوفة كالتي في قولهم:(أرجلٌ في الدار أم امرأة)؟، و(ما أحدٌ خيرٌ منك)، و(شرٌّ أهرّ ذا ناب)' و(تحت رأسي سرجٌ)، و(على أبيه درعٌ) »5 .

وهذه الزيادة التي أضافها ابن عصفور يمكن تأويلها إلى نكرة موصوفة فنقول:(رجلٌ واحدٌ من جنس الرّجال خيرٌ من امرأة واحدة من جنس النساء)، فهي وإن كانت رؤية جديدة إلا أنّها تندرج ضمن النكرة الموصوفة، فإذا صحّ هذا التخريج، فالصفة محذوفة من قولنا: (رجل خير من امرأة) .

تعدد الخبر للمبتدأ الواحد:

لا يجيز ابن عصفور تعدد الخبر للمبتدأ الواحد حيث يقول:« واعلم أنّ المبتدأ لا يقتضي أزْيدَ من خبر واحد إلاّ بالعطف نحو قولك : (زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ)، إلاّ أن تُريد أنّ الخبر مجموعهما لا كلّ واحد منهما على انفراده، فيكون معنى قولك : (زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ)، جامع للضحك والركوب في حين واحدة، فلا تحتاج إلى عطف لأنّهما خبران في اللفظ، وبالنظر إلى المعنى خبر واحد، فمن ذلك قول العرب: حلوٌ حامضٌ،ألا ترى أنّ قولك :(حلوٌ حامضٌ)، ناب مناب (مُرٌّ) حتى كأنّك قلت:(هذا مُرٌّ) ومن ذلك قوله [من الطويل] :

يَنامُ بِإحْدى مُقلَتَيْهِ وَيَتَّقِي الْمَنايا بِأُخْرى فَهْوَ يَقْظَانُ هاجِعُ

كأنّه قال: فهو خبيث متحرّز، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حين واحد»6 .

ولقد تحدّث السيوطي(ت-911)عن اختلاف النحاة في تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد وذكر من بينها رأي ابن عصفور عندما قال:« اختلف في جواز تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد على أقوال : أحدها : وهو الأصح،وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت،سواء اقترن بعاطف أم لا فالأول كقولك: (زيد فقيه وشاعرٌ وكاتب). والثاني :كقوله تعالى:﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾,

والقول الثاني : المنع، واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة»7 .

وهذا المنع الذي أقرّه ابن عصفور هو مخالف لرأي الجمهور لأنّ سيبويه يجيز-نقلا عن الخليل- تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد، ومثّل له بقول العرب : (هذا حلوٌ حامضٌ)،وكذلك بالآية الكريمة:﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾ في قراءة الرفع. وهي قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب. كما أورد مثالا من الشعر :

مَنْ يَكُ ذا بَتٌّ فَهَذا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي8 .

وكذلك الفراء(ت-207 هـ)لم يمنع تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد،وأقرّه في وجه من الوجوه التي خرّج بها الآية الكريمة:﴿ الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ﴾,حيث جعل (ذلك)

بمعنى(هذا) مبتدأ، والكتاب خبره،و(لا ريب فيه) خبر هذا أيضا، وكذلك (هدى)خبرأ، ومثّل لها بعدة آيات منها:**(الم تِلْكَ آيَاتُ الكِتَابِ الحَكِيمِ هُدىً وَرَحْمَةٌ لِلْمُحْسِنِينَ)** ، في قراءة رفع رحمة،و**(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخ).** و**(وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)**9 .

وهذا التعدّد يثبته ابن النحاس(ت-338 هـ)عندما يذكر قول الفراء عند إعرابه الآية الثانية من سورة البقرة المذكورة أعلاه10 .

وأما الزمخشري(ت-538 هـ)فيقول:« وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك:هذا حلو حامض،وقوله تعالى: **(وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)** »11 .

والظاهر من أقوال النحاة أن تعدّد الخبر للمبتدأ الواحد ثابت بالآيات القرآنية وبكلام العرب شعرا ونثرا، فمن الآيات قوله تعالى:**(وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)**12، وقوله أيضا:**(وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)** 13، وقوله:**(وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ)** 14 ,وغيرها كثير. وأمّا الشعر فمنه قول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي 15.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ ابن عصفور لم يعط تفسيرا للتعدّد الوارد في القرآن، وقال بأنّ (حلو حامض) في معنى واحد وهو (مُرٌّ)، فهل (واسع عليم) في معنى واحد ؟ .

إعراب يمين الله:

لقد خالف ابن عصفور النحاة الذين سبقوه،حيث أجاز أن يكون (يمين الله) في حالة رفعه خبرا لمبتدأ محذوف، بقوله:« بل لابدّ إذْ ذاك من النصب بإضمار فعل,أو الرفع على أنّه خبر ابتداء مضمر؛ فتقول:(يمينُ الله لأفعلن) بنصب يمينَ على تقدير:ألزم نفسي يمينَ الله؛وهو المختار،ورفعه على تقدي:قسمي يمينُ الله»[16].

وهذه المخالفة يثبتها أبو حيان(ت-745 هـ)بقوله:« وأجاز ابن عصفور في نحو:يمينُ الله أن يكون مبتدأ محذوف الخبر،وأن يكون خبرا محذوف المبتدأ وقدّره:قسمي يمينُ الله »17 .

وكذلك ابن هشام(ت-761هـ) أكّد هذه المخالفة بقوله:« جزم كثير من النحويين في نحو (عَمْرُكَ) (لأفعلنّ) و(أيمنُ الله لأفعلنّ)، بأنّ المحذوف الخبر؛ وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ،ولذلك لم يَعُدّه فيما يجب فيه حذف الخبر،لعدم تعيُّنه عنده لذلك قال:والتقدير إمّا قسمي أيمنُ الله، أو أيمنُ الله قسمٌ لي »18 .

كما نقل لنا هذا، السيوطي(ت-911 هـ)فقال:«(و) الأصح على الرفع (أنّه مبتدأ)خبره محذوف، أي قسمي،وقال ابن عصفور:هو خبر والمحذوف مبتدأ »19 .

والمتصفح للكتاب يجد أنّ سيبويه يعتبر (يمين الله) في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر، لكنّه لم يذكره صراحة، وإنّما مثّل له بالفعل من حيث الرتبة عندما يقول:« ومثل ذلك يعلم الله لأفعلنّ، وعلم الله لأفعلنّ، فإعرابه كإعراب يذهب زيدٌ وذهب زيدٌ، والمعنى والله لأفعلنّ»20 . أما ابن السراج(ت-316 هـ) فإنّه يجعل (أيمُ الله) مثل (لعمر الله المقسم به) ويصرح أنها مبتدأ خبره محذوف21 .

وكذلك الفراء(ت-207 هـ) يقدّر (يمين الله) في حالة الرفع بـ(علَيَّ يمينُ الله)، ومن هذا التقدير يُفهم بأنّه اعتبرها مبتدأ لخبر محذوف22 . وابن عصفور في رأيه هذا مصيب لأنّ النحاة أقرّوا بأنّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين يجوز لك تقديم أيّهما شئت،والنحاة الاوائل قدّروا لـ(يمينُ الله)، (قسمي) واعتبروه خبرا محذوفا، والإشبيلي قدّر نفس التقدير

غير أنّه جعله مبتدأ محذوفا، فمادام (قسمي) و(يمين الله) معرفتين يجوز له أن يعتبر المحذوف مبتدأ .

عامل رفع العدد :

يرى ابن عصفور أنّ الاسم يُرفع لمجرد كونه عددا حيث يقول:« أمّا الاسم فيُرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا، وكان مع ذلك معطوفا على غيره أو معطوفا غيره عليه؛نحو قولك:واحدٌ اثنان،إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار»23 .

وهذا الرأي يذكره السيوطي بقوله:« الثالث : قال ابن عصفور: يُرفع الاسم إذا كان لمجرد عدد،وكان معطوفا على غيره، أو معطوفا عليه غيره،ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ،ولا في التقدير نحو:واحدٌ،واثنان،وثلاثة،وأربعة،... والصحيح أنّ هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل»24 .

لكنّ صاحب كتاب معاني القرآن يقول في المسألة: « أي تقولوا: هم ثلاثة؛ كقوله تعالى: ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ[كَلْبُهُمْ]** ﴾ فكل ما رأيته بعد القول مرفوعا ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم »25 .

ونفس الرأي يؤكّده ابن النحاس(ت-338 هـ) بقوله في إعراب الآية الكريمة:﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ[كَلْبُهُمْ]** ﴾ على إضمار مبتدأ، أي هم ثلاثة26 .

وما يستنتج من قول ابن النحاس، أنّ القضية لا خلاف فيها بين النحاة الأوائل، لأنّه لم يتطرق إلى آرائهم كما يفعل في المسائل المختلف فيها، ومنه يمكن القول بأن ابن عصفور جاء برأي جديد لم يُسبق إليه، ألا وهو: أنّ العدد مرفوع لمجرد أنّه عدد .

صياغة اسم المفعول من الأفعال الناقصة المتصرفة :

لقد أيّد ابن عصفور رأي سيبويه في بناء اسم المفعول من الأفعال الناقصة المتصرفة، ولكنّه يؤكّد بأنّ معمولها لا يكون إلاّ ظرفا أو جارا ومجرورا، وهذا الذي لم يقله سيبويه حسب تعبير ابن عصفور:« وأما سيبويه فأجاز أن يُقال:(مكونٌ)،ولم يُبيّن على أيّ وجهٍ ذلك، لكنّه يتخرّج ذلك - عندي- على أن يُحذف المخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر.ثم يقام ظرف أو مجرور-إن كان في الكلام - مقامَ المحذوف، فتقول على هذا: (كينَ في الدار) و(الدار مكونٌ فيها)، أي : مكونٌ فيها أمرٌ أو قصة، أي : واقع»27 .

ونجد هذا التخريج في قول أبي حيان:« وقال ابن عصفور : يُحذف الاسم والخبر، ويُقام ظرف أو مجرور معمول لها»28 .

كما يؤكّد هذا، السيوطي بقوله:« وقيل : ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما ويُحذف الاسم والخبر أيضا.وعليه ابن عصفور»29.

وما قاله ابن عصفور موجود في الكتاب حيث يقول سيبويه:« وتقول: كُنّاهم، كما تقول : ضربناهم، وتقول : إذا لم نكنْهم فمن ذا يكونُهم، كما تقول : إذا لم نضربْهم فمن يضربُهم قال أبو الأسود الدُّؤلي :

فَإِنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنّه أَخُوها غَذَتْهُ أمّه بلبانِها

فهو كائن ومكونٌ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ »30 . وأما الفراء فإنّه لم يتطرق إلى اسم المفعول من (كان) ولكنّه ذكر بناءها للمجهول فيما ينقله أبو حيان:« وأمّا الفراء فيقول في كان زيدٌ يقوم:كين يُقامْ، وفي (كان زيدٌ قامَ): كين قِيم، وكل من الفعلين فارغ لاشيء فيه»31 .

ربّما هذا القول الّذي نسبه أبو حيان للفراء غير موجود في(معاني القرآن للفراء),والرأي الذي قدّمه ابن عصفور في تخريج معمول اسم المفعول(مكون) مقبول من حيث القياس، ولكنّه لم يدلّل عليه بكلام العرب،ربّما لم يعثر عليه، لأنّ سيبويه لم يمثّل له،هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هل يمكن أن يكون معمول(مكون) ظاهرا وغير ظرف أو جار ومجرور؟ .

المنصوب بإضمار فعل :

لقد صرّح ابن عصفور بأنّ العامل الذي جعل العرب تترك النطق بالفعل الذي نصب المصادر المنصوبة هو كثرة الاستعمال:« وأمّا(مرحبا) و(سهلا) و(أهلا) فعلى تقدير : صادفت مرحبا، أي : رحباً وسعةً، وكذلك (أهلا) أي : صادفت من يقوم لك مقام الأهل، و(سهلا) أي صادفت لينا وخفضا لا خوفا.ولمّا كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر كما ذكرنا، جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل، فالتزم إضمار الفعل لذلك »32 .

وينقل لنا هذا الرأي السيوطي(ت-911 هـ) بقوله:« وقال ابن عصفور في(شرح الجمل): المنصوب على إضمار فعل تارة يُجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا...فمن ذلك قولهم مرحبا وأهلا وسهلا وسعة ورحبا، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضا من الأفعال لكثرة الاستعمال»33 . والمتصفح للكتاب يجد أنّ سيبويه(ت-180 هـ) عندما يتكلّم عن المصادر المنصوبة بإضمار فعل، فإنّه يوعز ذلك إلى أنّ العرب اختزلت الفعل فصار بدلا من لفظك (رَحُبَتْ بلادُك بك)أي قالت لك مرحبا بك،ويُفهم من استعماله(للفعل المتروك)، و(الاختزال) أنّ العلة التي تركت العربَ تُضمر الفعل في هذه المصادر هي(التخفيف)34 .

أمّا الفراء(ت207 هـ) فاكتفى بتفسير ورود المصادر منصوبة ولم يتطرق إلى سبب الحذف عندما قال:« وسقيا لفلان، كأنّه قال :وسقى الله فلانا »35 .

ولقد وُفق ابن عصفور في تعليله،لأنّ كثرة الاستعمال تؤدي إلى توضيح التركيب، وإذا وَضُحَ سَهُل على المستعمل التعرف عليه حتى وإن لم يُذكر كاملا، ويُستعمل الحذف من أجل التخفيف والاختصار والسرعة .

المفعول معه :

ابن عصفور يخالف النحاة في وجوب النصب على المعية في العبارة (كيف أنت وزيداً)لأنّ النحاة يجيزون الرفع والنصب فيقول:« والثالث :(كيف أنت وزيداً)، لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب،لأنّك لو قلت:(وزيدٌ) لكان التقدير: كيف أنت وكيف زيدٌ؟ فيكون سؤالا عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى »36 .

ينقل لنا هذه المخالفة أبو حيان بقوله:« كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل من كلام العرب كأنّه قال:كيف تكون وقصعةٌ من ثريد،وما كنتَ وزيداً، وزعم ابن عصفور : أنّ هذا مما يجب فيه النصب على المعية، ولا يجوز التشريك ومخالف لكلام سيبويه»37 . ربّما يقصد:وهو مخالف لكلام سيبويه .

وعندما نقارن رأيه مع من سبقه يتضح : أنّ سيبويه قال:الأصل أن تكون(كيف أنت وزيداً) برفع (زيد) وتُحمل على الابتداء، ومعناه (مع) وهو حسن، وأنّها وردت في كلام العرب بالنصب وهو قليل وشبّهها بـ (كيف تكون أنت وقصعةٌ من ثريد)، ومن هذا نستنتج أنّ القضية يجوز فيها الرفع على العطف والنصب على المعية38 .

أما الفراء فإنّه يجيز الرفع على العطف، كما يجيز النصب على المعية،وهذا في قوله:« ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم:لو تُركتَ والأسدَ لأكلك، ولو خُلّيتَ ورأيك لَضَلَلْتَ . لمّا لم يحسن في الثاني أن تقول : لو تُركت وتُرك رأيك لضللت ؛ تهيّبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله . قال : فإنّ العرب تُجيز الرفع ؛ لو تُرك عبدُ الله والأسدُ لأكله، فهل يجوز في الأفاعيل التي نُصِبت بالواو على الصرف أنّ تكون مردودة عل ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟ قلت : نعم ؛ العرب تقول : لستُ لأبي إنْ لم أقتُلْك أو تذهبْ نفسي »39 .

ويمكن أن يكون ابن عصفور برأيه هذا خالف كلام العرب التي تجيز في العبارة المذكورة الرفع والنصب، لأنّه ثابت من كلام سيبويه حيث ذكر التركيبَين .

وممّا قاله أبو حيان يتضح أنّ النصب الذي أوجبه ابن عصفور قليل في كلام العرب،والرفع كثير فكيف لا يجيزه ابن عصفور؟ . ربّما لم يطلع على التراكيب التي جاءت في الكتاب,لأنّ ما لم يُجزه أورده النحاة في كتبهم .

تعدّد الحال :

لقد منع ابن عصفور تعدّد الحال من فعل واحد إلاّ إذا كان الفعل للتفضيل، أو كان الحالان في معنى حال واحدة، ويُستنتج هذا من قوله:« ولا يقضي العامل من المصادر،...ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة،أزيد من شيء واحد،إلا بحرف عطف، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة، فإنّها تعمل في ظرفين من الزمان والمكان، وفي حالين من ذي حال واحدة، نحو قولك : أنت يومَ الجُمعةِ أحسنُ قائماً منك يومَ الخميس قاعداً ؛ نحو قولك: لَقِيَ عَمْرٌو زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً، إذا كان اللاقي مُصْعِداً، والملقى مُنْحَدِراً»40 .

من كلامه يتضح أنّه لا يجيز تعدّد الحال في التركيب التالي :أقبل زيدٌ ضاحكا منتصرا .

إنّ هذا المنع الذي قدّمه ابن عصفور لم يقتنع به النّحاة الذين جاؤوا بعده، فهذا ابن هشام(ت-761 هـ) يقول:« والرابع : أنّ الحال يتعدّد كقوله :

عَلَيَّ إذا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلانَ حَافِيا »41 .

وكذلك السيوطي(ت-911 هـ) بقوله:« وزعم ابن عصفور أنّ فعلا واحداً لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف، وقال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة، كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعاً، واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو زيد راكبا أحسن منه ماشيا،...،قال وصح هذا في أفعل التفضيل لأنّه قام مقام فعلين»42 .

والشيء نفسه ينقله الأشموني(ت-918 هـ) بقوله:«(والحال) لشبهها بالخبر، والنّعت (قَدْ يجيءُ ذا تَعَدّدٍ لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وغَيْرِ مُفْرَد).فالأولى نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً...ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل.نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً»43 .

ولم يستعمل النحاة في حدود ما رجعنا إليه عبارة (تعدّد الحال)، لكنّ المبرّد(ت-285 هـ) يُورد التعدّد ولم يعلق عليه، وهذا في قوله:« ومن كلام العرب:(رأيتُ زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً) و(رأيت زيداً راكبا ماشيا)إذا كان أحدكما راكبا والآخر ماشيا، وأحدكما مصعدا والآخر منحدرا»44.

والكلام نفسه ينقله ابن السراج عن المبرّد حيث يقول:« قال أبو العباس: وقول الله تعالى عندنا: على تقدير الحال والله أعلم، وذلك قوله ﴿ **خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ الأَجْدَاثِ[كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ]** ﴾...قال : ومن كلام العرب : رأيت زيداً مصعدا منحدراً، ورأيت زيداً ماشيا راكبا،...فيكون (مصعدا) حالاً للتاء، و(منحدراً) حالاً لزيد، وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد، ومن المنحدر، جاز،وتقول:هذا زيد قائما، وذاك عبد الله راكبا، فالعاملُ معنى الفعل»45.

وكذلك الزمخشري(ت-538 هـ) لم يتطرق إلى قضية تعدّد الحال،لكنّه ذكره بقوله:« وذلك قولك:(ضربتُ زيداً قائماً) تجعله حالا من أيّهما شئتَ، وقد تكون منها ضربةٌ على الجمع والتفريق، كقولك:(لقيتُه راكبين) قال عنترةُ [من الوافر]:

متى ما تلْقَني فَرْدَينِ ترجُفْ رَوانِفُ أليتيك وتُسْتَطارا

ولقيته مُصعداً ومنحدراً»46.

ويُستنتج مما سبق،أنّ القضية لم تكن مثارة عند النحاة قبل ابن عصفور، إذ إنّها لم ترد بصراحة، وكأنها مسلّمة لا خلاف فيها على الأقل عند سيبويه،والفراء، والمبرّد، وابن السراج، والزمخشري، ولو أنّ المبرد أورد أمثلة عن التعدّد، لكنه لم يتحدّث عنه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ النحاة الذين جاؤوا بعد ابن عصفور تكلموا عن المسألة، وعارضوا رأيه القائل بالمنع، وأعطوا أدلّة على جواز تعدّد الحال، وبهذا يمكن القول أنّ التعدّد جائز وأنّ رأي ابن عصفور فيه نظر، لأنه لم يقدّم أدلّة كافية عندما ذكر عدم تعدّد الحال .

أصل التمييز : اختلف النحاة في نقل التمييز عن المفعول،فقال ابن عصفور بوجوده إذ يقول:« أما أنّ التمييز منقول من الفاعل، فقد يكون منقولا من المفعول كقوله تعالى:﴿**وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً** ﴾»47. وما يثبت أنّ الرأي جديد هو استعمال ابن عصفور لصيغة التقليل بقوله:فقد يكون منقولا من المفعول، وكأنّه في ذلك الوقت يخاف من رد فعل النحاة لأنّ النقل الذي كان شائعا هو النقل من الفاعل،هذا ما يذكره أبو حيان بقوله:« واخْتَلَفُوا في نَقْلِهِ من المفعول، فَذَهَبَ أَكْثَرُ المتأخرين إلى أَنَّهُ جائزٌ، وحَمَلُوا عَلَيْه قوله تعالى:﴿**وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً**﴾ قالوا أَصْلُه:(وَفَجَّرْنا عُيُونَ الأرض)...،وإلى أنّ التمييزَ يَكُونُ منقولا من مفعول، ذَهَبَ ابْنُ عصفور، وابْنُ مالك من أصحابنا»48. وما يُستنتج من كلام أبي حيان أنّ المسألة قال بها المتأخرون، ولم يقل بها الأوائل، وذكره ابن عصفور على رأس المتأخرين دليل على أسبقية هذا الأخير.

كما نقل السيوطي معارضة بعض الأندلسيين لابن عصفور بقوله:« وتارة من المفعول نحو :﴿ **وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً** ﴾.والأصل : فَجَّرْنا عُيونَ الأرض، هذا مذهب المتأخرين، وبه قال ابن عصفور وابن مالك.وقال الأبذي:هذا القسم لم يذكره النّحويّون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يُسم فاعله.وقال الشّلوبين(ت-645 هـ) :(عيوناً)في الآية نصب على

الحال المقدّرة لا التّمييز،ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألاّ يقال به. وقال ابن أبي الرّبيع:(عُيوناً) نصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير،أي: عيونها، أو على إسْقاط حَرْف الجرّ، أي:بعيون »49 . فالمسألة كما نقلها السيوطي هي محل خلاف بين نحاة ذلك العصر، والذي يؤكّد أنّ الرأي جديد، هو إعراب الشلوبين – وهو أستاذ ابن عصفور – لـ(عيونا)في الآية على أنّها حال وليست تمييزا، وإعراب ابن أبي الربيع على أنها بدل من الأرض، ونفي (الآبذي) لنقل التمييز من المفعول، ولم ينكر النحاة الأوائل هذا النقل .

فالفراء عندما يتحدث عن معنى الآية الكريمة: ﴿ وَقَرِّي عَيْناً﴾ ، فإنّه يجعل (عيناً) تمييزا أصلها (فاعل) ومعناه (لتقرر عينُك)، ولم يتطرق إلى التمييز المنقول من المفعول50 .

والمعنى نفسه ينقله ابن السراج(ت-316 هـ) عندما يتكلّم عن التمييز فإنّه يجعل المفعول فاعلا في المعنى، ثم يقدّم عدّة أمثلة عن التمييز منها:(تفقأ زيد شحما)و(امتلا الإناء ماءً)و(ضقتُ به ذرعا)ولم ينكر المنقول من المفعول51 . وحتّى النحاة الذين عاصروا ابن عصفور،وأعربوا(عيونا) في الآية المذكورة تمييزا،فإنّهم جعلوا أصلها فاعلا أمثال الرضي الاسترابادي(ت-688 هـ) حيث يقول:« قيل: لأنّه في الأصل فاعل الفعل المذكور، كما في (طاب زيد أباً) أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما،نحو:﴿ وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾،أي: تفجّرت عيونها، أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعدّيًا،نحو:(امتلا الإناء ماءً)، أي: ملاه الماء»52. والملفت للانتباه أنّ ابن عصفور لم يفسّر التمييز المنقول من المفعول إلاّ في كتابه (مثل المقرّب)، عندما يقول:« فأشبه التمييز المنقول من الفاعل والمفعول نحو قولك : تصبب زيد عرقاً، فالأصل : تصبب عرق زيد، ونحو قوله تعالى : ﴿ وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾، الأصل:فجّرنا عيونَ الأرض فكما لا يجوز[أن] يقال: تصبب زيد من عرق وفجّرنا الأرض من عيون،كذلك لا يقال:نعم رجل زيدٌ»53.

ويبدو أنّ الرأي الذي قدّمه ابن عصفور صائب، لأنّه جاء صراحة في القرآن، فلا يحتمل التأويل إلى أنّ أصلها فاعل لفعل لازم(تفجّرت)،ولأنّ التخريج مقبول فالنحاة الذين جاؤوا بعده قالوا به إلى يومنا هذا .

إنّ أفضل ما يختم به هذا المقال هو تقديم بعض الملاحظات حول هذه الآراء وهي:- أنّ معظم الآراء كانت في الفروع النحوية، ولم تكن في الأصول، إذ هي بمثابة إبداء رأي في القضايا النحوية المعروضة .

- يعتمد على السماع عندما يبدي رأيه في المسائل النحوية،لأنّه يحتج بالقرآن الكريم أو الشعر العربي.

- يستعمل الخطاب العقلي لتأكيد فكرة ما. وكذلك الأسلوب الإقناعي عند عرض أفكاره ،إذ يركز على الصيغ التي تؤدي الغرض، مثل: ألا ترى ،لأنّ هذا أخص ، هذا لا يجوز ، وغيرها.

الإحالات

1- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق فواز الشعار ، دار الكتب العلمية بيروت ,ط1 ، سنة 1419هـ،1998م ، ج1 ، ص325 .
2- ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي،بالقاهرة، ط1 ، سنة 1418هـ-1998 م ، ج3 ، ص1102 .
3- يُنظر الاصول في النحو لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط4،سنة1420هـ-1999م ، ج1 ، ص59 .
4 – يُنظر كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ط3 ، سنة1408هـ-1988م، ج1 ، ص329 .
5 – المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت، ط1،سنة1420هـ -1999م ، ص53 ، والآية221 من سورة البقرة ,والمثل في مجمع الأمثال للميداني ، ج1،ص 370 وفي لسان العرب لابن منظور ، ج5 ، ص305 ، مادة هرر .
6 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج1 ، ص343 ، والبيت ، في خزانة الادب ، ج4 ص271 .
7 – همع الهوامع في شرح الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، سنة1418هـ- 1998م ، ج1 ، ص346 ، والآيات 14 و15 و16 من سورة البروج .
8 – يُنظر كتاب سيبويه ، ج2 ، ص83-84 ، والآية72 من سورة هود ، والبيت غير منسوب في شرح أبيات،سيبويه للسيرافي ، ج2 ، ص33 .
9 – ينظر معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الدار المصرية للتاليف، والترجمة ، ج1 ، ص9 -13 ، والآيتان 1 و2 من سورة البقرة ، ثم الآيات 1 و2 و3 من سورة لقمان في، قراءة حمزة ، ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، ج2 ، ص259 ، ثم الآية72 من سورة هود، في قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب ، ينظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ، ج4 ، ص105 .
10 – ينظر إعراب القرآن لابن النحاس ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، سنة1420هـ-1991م ، ج1 ، ص23-24 .
11- المفصل للزمخشري ،ص56 ، والآيات 14و15و16 من سورة البروج .
12- الآية261 من سورة البقرة .
13- الآية 31 من سورة ال عمران .
14- الآية 225 من سورة البقرة .
15- البيت غير منسوب ، ينظر الكتاب ،ج2 ، ص84 ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ، ج2 ، ص33.
16- المقرّب ومعه مثل المقرّب لابن عصفور ، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض ، دار ،الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة1418هـ-1998م ، ص281 .
17- ارتشاف الضرب لابي حيان الاندلسي ,ج3 ، ص1090 .
18- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت ، ط1، سنة1411هـ -1991م ، ج2 ، ص345 .
19- همع الهوامع للسيوطي ، ج2 ، ص396 .
20 – ينظر كتاب سيبويه ، ج3 ، ص503-504 .
21 – ينظر الاصول في النحو لابن السراج ، ج1 ، ص434 .
22 – ينظر معاني القرآن للفراء ، ج2 ، ص413 .
23 – المقرّب ومعه مثل المقرّب لابن عصفور ، ص75 .
24 – همع الهوامع للسيوطي ، ج1 ، ص527-528 .
25 – معاني القرآن للفراء ، ج1 ، ص296 ، والآية 22 من سورة الكهف .
26 – ينظر إعراب القرآن لابن النحاس ، ج2 ، ص292 ، والآية22 من سورة الكهف .
27 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج1، ص370 .
28 – ارتشاف الضرب لابي حيان الاندلسي ، ج3 ، ص1326 .
29 – همع الهوامع للسيوطي ، ج1 ، ص524 .

30 – كتاب سيبويه ، ج1 ، ص46 ، والبيت في خزانة الأدب ، ج5 ، ص320 .
31 – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ,ج3 ، ص1326 .
32 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج2 ، ص586 .
33 – الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق فائز ترحيني ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط3، سنة1417هـ - 1996م ، ج1 ، ص166-167 .
34 – ينظر كتاب سيبويه ، ج1 ، ص328 .
35 – ينظر معاني القرآن للفراء ، ج3 ، ص52 .
36 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج3 ، ص39 .
37 – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ج3 ، ص1488 -1489 .
38 – ينظر كتاب سيبويه ، ج1 ، ص302 -303 .
39 – معاني القرآن للفراء ، ج1 ، ص34 .
40 – المقرّب ومعه مثل المقرّب لابن عصفور ، ص222 .
41 – مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ,ج2 ، ص126-127 ، والبيت لقيس بن ملوح في ديوانه ,ص235.
42 – الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج1 ، ص345 .
43 – حاشية الصبان ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 -1997م ، ج2 ، ص273 .
44 – المقتضب للمبرد ، تحقيق حسن حمد وإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، سنة 1420ه، 1999م ، ج4 ، ص217-218 .
45 – الأصول في النحو لابن السراج ، ج1 ، ص217-218 ، والآية 7 من سورة القمر .
46 – المفصل للزمخشري ، ص95 – 96 ، والبيت لعنترة في ديوانه ، ص43 .
47 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج2 ، ص427 ، والآية12 من سورة القمر .
48 – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ج4 ، ص1623 ، والآية 12 من سورة القمر .
49 – همع الهوامع للسيوطي ، ج2 ، ص266 ، والآية السابقة .
50 – ينظر معاني القرآن للفراء ، ج2 ، ص166 ، والآية 26 من سورة مريم .
51 – ينظر الأصول في النحو لابن السراج ، ج1 ، ص222 .
52 – شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق إميل بديع يعقوب ,دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ، سنة1419هـ- 1998م ، ج2 ، ص107 ، والآية 12 من سورة القمر .
53 – مثل المقرّب لابن عصفور ، تحقيق صلاح سعد محمد المليطي ، دار الآفاق العربية القاهرة ، ط1، سنة1427هـ - 2006م ، ص129 -130 ، والآية 12 من سورة القمر .